وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر رواه مسلم وابو داود والنسائي واحمد وعن انس رضي الله عنه انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب الى خيبر رواه البخاري ومعنى يصلي على راحلته يتم بها ركوعها وسجودها اخفض من الركوع رواه ابو داود والترمذي وصححه واستحب احمد وابو ثور ان يفتتح المتوجه الى القبلة ثم لا يلتفت حيث توجهت وعند الشافعية ان كان على آلة منفرة وهي سهلة يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة فاضح الوجهين وفي القطع للذاهب للتعبة لا يلزمه واستدلوا بحديث انس كان عليه الصلوة والسلام اذا اراد ان يصلي على راحلته وتلوعها استقبل القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت به رواه ابو داود واحمد وبحديث الحارث بن ابي سبرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة وعلم الوقت بين التعريض وبالقرينة الى غير القبلة فكذا اقتضاء جهاد وهو قول الثوري وابن المنذر وابي يوسف وزفر وابن عمر والشافعي وطاوس وعطا والاوزاعي والثوري ومالك والليث كما مر ودليل ابي يوسف على الجواز في المصر ما ذكره هو لا يبح حين قال لا يعلم للجواز دفعا لان يوسف ثقة فلان ومتابعة عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد ابن عبادة وكان يصلي وهو راكب وبه استدل محمد ايضا لكن كونه مضاعفة الغلاط طافي المصر كثيرة اللفظ قيل لا ذكر ابو يوسف هذا الحديث لا يبح لم يرفع ابو حنيفة رأسه فيه ذلك رجوع منه وقيل لانه شاة فيما يتم به البلوى فلا يحتج به وهو المظاهر لو افتتح خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ ذكره في غير رواية الاصول انه يتمها فصار فيتمها بالايماء على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الارض وعليه الاكثرون ولو نزل يجوز وان افتتح راكبا قبل الفراغ يبني ويتمها بالركوع والسجود ولو صلى بعضها ناز لا ثم ركب لا يبني قيل لان النزول لغير ضرورة كثير وقيل لان احرام الراكب انعقد مجوزا للركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اوفى ان نزل وركع وسجد صح ايضا واحرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود لا يجوز الا بهما يقدر على تركه ما وجب عليه بالعذر وعن ابي يوسف يستقبل فيهما لانه لما ان بنى بعد النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر يبني فيهما لانه لما جاز له افتتاح النفل على الدابة بالايماء قدر على الركوع والسجود فكذا في ظاهر الرواية وقد بينا ذلك ليس له ان يفتتح بالايماء لقدرته على الركوع والسجود فكذا في ظاهر الرواية اذا افتتح صلوة الفرض على الدابة يجوز ايضا لكن بالاعذار التي ذكرنا في صلوة الخوف كالمرض والمطر والوحل والخوف على نفسه او دابته من سبع او لص او كان



ويتبين يجب الوجه فيه لا يجده كما تا جاناً او كان مريضاً يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطوء برء جاز له الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه لوجه والا فحيث امكن وكذا شيخ كبير ركب دابته ولم يجد من يعينه على النزول او كان بحيث لو نزل لا يجد على الركوب او امرأة لا يسعها محرم ولا تستطيع النزول والركوب بلا معينين فانهما يصليان عليها اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة جموحا لو نزل ليركبه ركبها بالايماء ولا يلزمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة يؤمي بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمريض المصلي قاعدا بالايماء لما ذكرنا في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على قربوس وضع عنده على ظهر الدابة او سجد على رحله لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما شرعت بالايماء فلو امر بالركوع زيادة عليه عبثا لخلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد الصلوة به لانه ايماء اللهم الا ان يكون ذلك الشيء نجسا فتفسد لانتقال النجاسة بالمصلي كالحامل لها ولو كانت على رحله نجاسة كثيرة او في ركابه فانها لا تمنع جواز الصلوة على قول الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار او لعابه او روثا وخوه من النجاسات وقيل تمنع والاول وهو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة انما لضرورة عذر كما في الفرائض والضرورة رخصة لكثير الجزات كما في النوازل وقد سقط عنها الاركان من الركوع والسجود لذلك وهي اعظم من الشروط فسقوط الشروط اولى فروع راكب الدابة المتوجهة الى القبلة انعرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوته ذكره الطحاوي وينبغي ان يتعمد بان يكون الانحراف مقدار ركن او ما يؤدي فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في مشى محمل الدابة واقفة جاز ان كان تحته خشبة كالصلوة على العجلة الموضوع على الارض واقفة فيكون سجوده ع على المحمل او العجلة كسجوده على سرير موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحمل خشبة او كانت الدابة تسير فهي صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سايرة او لم يكن لطرفاها على الارض فلا تجوز الصلوة عليها صلوة على الدابة تجوز في النفل مطلقا وفي الفرض لعذر وفي الواجبات من الوتر والمنذور وما لزم بالشروع وصلوة التلاوة وسجدة التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض لما السنن الرواتب فكسائر النوافل عن ابي حنيفة انه ينزل لسنة الفجر لا يصلي على الدابة بلا عذر لتاكدها لما تقدم انها لا تصلى قاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر فصحيح وعند ابي يوسف ومحمد لا يجوز وقالا لا يجوز اذا قدر على القيام وعن ابي حنيفة روايتان كالقولين وجه قولهما ان القيام ركن في الصلوة فلا يسقط بالعجز كالقعود وله ان القيام ركن الزامي فيها غالب والغالب كالمحقق فاقيم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم